

الفصل العاشر

تجربة كلية التربية بجامعة الكويت في نيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي

راشد السهل (*) ومحمد عبد الغفور (**)

ملخص: يعرض هذا البحث لتجربة كلية التربية في جامعة الكويت في العمل لنيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لأن كليات التربية العربية يجب أن لا تكون بعيدة عن المعايير العلمية العالمية في برامجها ومناهجها وكادرها التعليمي. ففي مشوارها نحو الاعتماد الأكاديمي منذ سنة ٢٠٠٢ تبنت كلية التربية في الكويت معايير دولية في التقويم المؤسسي واستعانت بجهات خارجية طلباً للحيادية والموضوعية في التقويم مع الحفاظ على هوية المجتمع الكويتي العربية-الإسلامية. في المرحلة الأولى قامت الكلية بمراجعة شاملة لمقرراتها الدراسية فألغت ما هو مزدوج أو غير مناسب منها واستبدلته بمقررات جديدة. بعد ذلك تم إنشاء مكتب خاص بالاعتماد الأكاديمي وتبنت الكلية إطاراً مفاهيمياً لدورها يوضح فلسفة الكلية ورؤيتها ورسالتها وأهدافها قبل أن تبني المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي والتي تشمل على معايير الطالب المرشح ليكون معلماً، ومعيار تقويم أدائه، إضافة إلى تقويم فاعلية وجودة عمل الكلية وبرامجها. ومن المعايير الأخرى المعتمدة معيار الخبرات الميدانية العملية للمتعلم ومعيار التنوع ومعيار الهيئة التدريسية. ويوضح البحث أن مؤسسة الاعتماد الأكاديمي قدمت في عام ٢٠٠٦ تقديراً إيجابياً عن كلية التربية في جامعة الكويت مع توصيات يجب أن تأخذ الكلية بها حتى تحقق الاعتماد الأكاديمي.

(*) عميد سابق لكلية التربية-جامعة الكويت.

(**) رئيس قسم أصول التربية في كلية التربية-جامعة الكويت.

مقدمة

تمثل الجامعات في المجتمعات المختلفة منار العلم ومراكز القيادة حيث أنها ملاذ العلماء والباحثين الذين يقومون بجهد كبير في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية وغيرها. ويشير الثبتي (الثبتي، ٢٠٠٠) إلى أنه توجد ثلاثة أهداف للجامعات، يتمثل الهدف الأول في نشر المعرفة العلمية والتقنية عن طريق التدريس الجامعي الفعال الذي لا يعتمد على الحفظ والتلقين السلبي، بل يقوم على الحوار الفكري والفهم والتحليل والنقد والاستنتاج، في حين يتمثل الهدف الثاني للجامعات في إجراء البحوث العلمية بنوعها الأساسية والتطبيقية باعتبارها الوسيلة المثلى في اكتشاف المعرفة وتطويرها، بينما يتمثل الهدف الثالث في تقديم الخدمات والخبرات الاستشارية العلمية المتخصصة لقطاعات المجتمع المختلفة.

وحيث أن كليات التربية تمثل أحد أبرز الكليات الجامعية التي ترتبط بالمجتمع لأنها تتعامل مع قطاع هام من قطاعات التعليم ألا وهو تخريج المعلمين لجميع مراحل التعليم العام والخاص، فإن أمر جودة هذه الكليات يجب أن يأخذ الأولوية من اهتمام الجامعات. وقد أكد هذا المعنى رمضان (رمضان، ٢٠٠٥) حين أشار إلى أن التغيرات التكنولوجية والعلمية والثقافية المتلاحقة التي يمر بها العالم أجمع والتي انعكست آثارها بلا شك على جميع الدول العربية، عملت على تغيير نظرة المجتمع للنظام التربوي حيث لم يعد هناك نظام خدمات لا مقابل لها، بل أصبح ينظر إليه كنظام إنتاج يقيم في ضوء تكلفته والعائد منه، بجانب أن النظام التربوي لا يعمل الآن بمعزل عن الأنظمة المجتمعية الأخرى، وإنما يعمل ضمنها مؤثراً فيها ومتأثراً بها. كل هذه المتغيرات دفعت الأنظمة التربوية في المجتمعات المتقدمة إلى التغيير وبدأت تلحق بها الأنظمة النامية نحو إحداث تغييرات جوهرية تجعلها قادرة على ملاحقة ومتابعة ما يحدث في العالم.

من هنا تتوقع المجتمعات بمختلف أنواعها، خاصة التي تريد اللحاق بركب العلم أن يوفر لها النظام التعليمي مخرجات من الطلبة في مستوى جودة تتناسب مع احتياجاته، وهذا الأمر لا يتم إلا إذا توفر مدرسون يتميزون بثقافة عالية وإمكانيات تتصف بالجودة بحيث يتحول دورهم من معلمين ناقلين للمعلومة فقط إلى معلمين

مفكرين ومتفاعلين مع المعلومة، كما يجب أن يتمثل دور المعلمين في إنتاج المعرفة وتطويرها من خلال إسهاماتهم في إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بتخصصاتهم، وهذا الأمر يضع على كاهل كليات إعداد المعلمين مسؤولية كبيرة في الارتقاء بالبرامج والمناهج الدراسية حتى يصلوا بها إلى مستوى الجودة.

وفي هذا الإطار توضح صادق (صادق، ٢٠٠٣، ص ٥٥٠) بأنه من أجل نشر الجودة الشاملة تبرز أهمية قيام الإدارة العليا في المنظمة بالتأكيد على مجموعة من القيم والمعتقدات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بفلسفة الجودة. وأكدت أن وجود مؤشرات مثل وجود طلاب متشوقين لعملية التعلم، مشاركين فيها بشكل إيجابي، يعني بأن التعليم هنا يتصف بالجودة. وتعرف حصة صادق الجودة: «أنها مجموعة من الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين وحدة المنتج التعليمي، بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي».

وبحسب الوكالة البريطانية لضمان الجودة الأكاديمية Quality Assurance Agency (QAA) على موقعها^(*)، فإنّ الجودة الأكاديمية ترتبط بمدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المنشودة. وتعمل الجودة الأكاديمية على ضمان توفر التدريس المناسب والفعال، والمساندة، والتقييم، والفرص التعليمية الملائمة والفعالة.

تتصف المؤسسات التربوية الفاعلة بالعمل الدؤوب على تطوير وتحديث نظامها وبرامجها لتحقيق أعلى معايير الجودة في مخرجاتها. ومن هذا المنطلق نعتقد بأن كليات إعداد المعلمين، في العالم العربي عامة والخليج العربي خاصة، يجب أن لا تكون بعيدة عن المعايير العلمية العالمية في برامجها ومناهجها. وعلى هذا الأساس وجدنا في كلية التربية بجامعة الكويت أهمية الانتقال إلى مرحلة جديدة من أجل إحداث تغيير كمي ونوعي في جميع برامج ومقررات الكلية لكي تضاهي الكليات العالمية ويستطيع خريجوها نيل مختلف العلوم والتكنولوجيا في مجال التدريس والتعليم ومجاراة مختلف التغيرات العالمية المتلاحقة في مجال عملهم.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة لعملية الاعتماد الأكاديمي، إلا أن هناك بعض

الانتقادات التي توجه إليها من قبل بعض المختصين والعاملين في المجال التربوي . على سبيل المثال يشير الباحث رومس (Roames, 1989) إلى أن إجراءات الاعتماد الأكاديمي تتطلب الكثير من الجهد والوقت الذي من المفترض أن يكرّس لعملية التدريس بدلاً من أن يوجه إلى الجوانب الإدارية على حساب الجوانب الفنية، فالاعتماد الأكاديمي يهتم بميزانية الكليات وحجم المكتبات وعدد المتعلمين والمعلمين والعاملين ومدى توفر الأجهزة والمعدات ، دون اهتمام يُذكر بكيفية استثمار الطاقات المتوفرة لدى المؤسسة لتقديم تعليم أفضل . كما يرى غاردنر وآخرون (Gardner et al., 1996) أن الاعتماد الأكاديمي يقلل من فرص الإبداع والتنافس بين مؤسسات التعليم العالي لأنه يعتمد على معايير ثابتة توحد طريقة التعليم والتدريس في المؤسسات المرتبطة بالاعتماد الأكاديمي . ويشير بشايره (بشايره، ١٩٩٣) إلى وجود سلبيات أخرى تعترض مسيرة الاعتماد الأكاديمي تتمثل في ارتفاع التكلفة المالية واستقطاع وقت طويل من وقت إدارة المؤسسة وأعضاء هيئة التدريس عندما ينشغلون في عملية الاعتماد الأكاديمي .

نحن في كلية التربية بجامعة الكويت تعرضنا لبعض هذه الانتقادات والمعوقات في سبيل نيل الاعتماد الأكاديمي والتي تمثل معظمها في انتقادات من بعض أعضاء هيئة التدريس في الكلية حيث يرى غالبية المعارضين أن الاعتماد الأكاديمي عبارة عن نوع من التدخل لجهات خارجية في مؤسساتنا الجامعية، وأنه يتطلب الكثير من الإجراءات والتغييرات التي لا بد من القيام بها حتى تحصل المؤسسة على هذا الاعتماد الأكاديمي وهي جهود يمكن أن توجه محلياً لتطوير المؤسسة في وقت وجهد أقل . ومع ذلك لم تتجاهل إدارة الكلية هذه الانتقادات، بل حاولت جاهدة أن تتعامل معها بكل موضوعية وإيجابية من خلال صرف الكثير من الوقت والجهد في نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس وما تتطلب ذلك من تشجيع غالبيتهم على المشاركة في الكثير من لجان الاعتماد الأكاديمي ليطلعوا بأنفسهم على سير عملية الاعتماد الأكاديمي ويكونوا قريبين من النتائج و يشاركوا في اتخاذ القرارات المرتبطة بها .

أولاً: الوضع التعليمي في الوطن العربي

نحن نعلم أن جميع الإدارات التعليمية في وطننا العربي الكبير تتميز بالمركزية الحكومية التقليدية وهي بطيئة الحركة . ويؤكد هذا المعنى السنبل (السنبل، ٢٠٠٤ ،

ص ١٥٤) حينما أشار إلى أن الوضع التعليمي والإداري العام في الوطن العربي ما زال يسير بخطى تقليدية بطيئة بقوله: «على الرغم من الانتشار الواسع لثقافة المعلوماتية وتوظيف الحاسوب في المؤسسات العامة والخاصة في الوطن العربي، إلا أن الميدان التربوي بشقيه التعليمي والإداري قد تأخر عن نظرائه في هذه الميادين، وظلت الإدارات التعليمية والمدرسية في الغالب تسير وفق معطيات القرن الماضي، وبصورة متناغمة مع روح العصر وجوهره الذي أضحت فيه المعلوماتية خياراً استراتيجياً لا غنى عنه»، فالثورة المعلوماتية كما نعلم جميعاً غطت العالم كله شماله وجنوبه، شرقه وغربه لما لها من أهمية في معالجة البيانات والتطبيقات التي تعتبر الأساس لنقل المعلومات وتحليلها واسترجاعها عند الحاجة، وكذلك لارتباطها الوثيق بالعلوم التربوية على وجه الخصوص؛ فهي القاسم المشترك بين كافة العلوم. هذه الصورة القاتمة لواقع التعليم في الوطن العربي تعززها مخرجات التعليم العام والعالي من حيث ما نراه من تكديس الموظفين في القطاعات الحكومية التي تحتوي على الكثير من أنواع البطالة المقنّعة وضعف الإنتاجية وابتعادهم عن القطاع الخاص وما يتطلبه من مثابرة وانجاز وعمل دؤوب.

إن واقع التعليم هذا في وطننا العربي يرتبط بالعديد من العوامل التي من أهمها ضعف الإمكانيات المادية والبشرية والمناهج الدراسية وسوء التخطيط وضعف الإدارة التربوية وعوامل أخرى كثيرة. ويوضح ذلك عبد الدائم (عبد الدائم، ١٩٩٥) حين يشير إلى أن إدارة التعليم في الوطن العربي تتصف بالتقليدية والتضخم وقصور الثقافة المرتبطة بتقدير الوقت والإنتاج والعمل بروح الفريق والموقف السلبي من التقنية الحديثة، كما يؤكد السنبل (السنبل، ٢٠٠٤) على وجود خلل أساسي في التسلسل المنطقي للمقومات الأساسية للنظام التربوي في البلدان العربية يتجلى بوجه خاص في غموض الفلسفة التربوية وما وراءها من فلسفة اجتماعية وبالتالي في ضعف الأهداف وتسلسلها. فالموقف العام للتعليم في الوطن العربي يشير إلى الجمود في الحركة والثقافة والوعي بفلسفة التعليم وأهدافه وآلياته.

وإذا كان هذا واقع التعليم في وطننا العربي، فما هو واقع المعلم الذي لا يتم التطوير إلا من خلاله؟ مما لا شك فيه أن واقع المعلم هو انعكاس لواقع التعليم ومؤسسات إعداد المعلمين. والمعلم هو حجر الأساس لأي عملية تطوير تحدث في مؤسسات إعداد المعلمين. ونحن نعلم يقيناً بأن ما تقوم به وزارات التربية والتعليم

ومؤسسات إعداد المعلمين من تطوير في برامجها وإداراتها لن تحدث التغيير المنشود إذا لم يكن المعلم قادراً، معرفياً وسلوكياً وانفعالياً، على نقل تلك التغيرات إلى تلاميذه. فالمعلم هو اللاعب الرئيسي في العملية التعليمية، وهو الحلقة الهامة بين المناهج والمتعلمين. كما تضيفي التغيرات العالمية المتسارعة على طبيعة الحياة المعاصرة وعلى المناهج والممارسة التربوية أهمية متزايدة وشأناً أكبر لدور المعلم في العملية التعليمية حيث أصبح دوره موجهاً ومنشطاً أكثر من كونه ملقناً للمعرفة (السنبلي، ٢٠٠٤).

ولكن الحديث عن معلم متميز يتصف بالجودة في فكره ومؤهلاته وممارساته يعني إعادة النظر في آلية اختيار المعلمين وأساليب تأهيلهم وما يحصلون عليه من مكافآت مادية ومعنوية تكون حافزاً لهم في تطوير عملهم ونموهم المهني. كما يتطلب الأمر التوجه أكثر نحو التركيز على استمرار المعلم في تلقي العلم والمهارة حتى وهو في الخدمة بهدف ملاحقة التغيرات المتسارعة في الجوانب المعرفية والتكنولوجية، وهذا لا يتم إلا من خلال وضع آلية نتعرف من خلالها على مستوى المعلم في هذه الجوانب كأن يكون هناك اختبار للمعلمين بين فترة وأخرى وهو ما يسمى بالترخيص لممارسة مهنة التعليم.

يوضح الكندري وفرج (الكندري وفرج، ٢٠٠١) بأن الترخيص لممارسة مهنة التعليم هو الآلية التي نضمن من خلالها امتلاك المعلم للقدر والمستوى الأساسي من المعارف والمهارات الفنية المطلوبة للتعين في الوظيفة والاستمرار فيها بحيث تشمل هذه المعارف مادة التخصص، مبادئ التدريس، استراتيجيات وطبيعة المتعلم ونموه، تكنولوجيا التعلم، القياس والتقويم، الإدارة التربوية وإدارة الفصل.

ومن أجل تحقيق التقويم الموضوعي لمخرجات التعليم لابد من وجود مؤسسة أو هيئة محايدة تمتلك كل الإمكانيات الفنية والبشرية التي تجعلها تقوم بهذه المهمة بشكل جيد. ويقترح مدكور (مدكور، ٢٠٠٥) على سبيل المثال إنشاء هيئة أو مؤسسة تعني بالتقويم والاعتماد الأكاديمي تعمل على تبني نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، بغية تحقيق الجودة التربوية في العمليات والمخرجات التعليمية. ونحن في هذا الإطار نتفق مع مدكور في أمر هذه الهيئة، إلا أن الأمر يتطلب الكثير من الدراسات والبحوث في مجال القياس والتقويم التربوي من جهة والأهداف والطموحات التي تنشدها كليات ومؤسسات إعداد المعلمين في الوطن

العربي بهدف الوصول إلى وضع معايير موضوعية تتميز بالجودة تنهض بمخرجات التعليم في الوطن العربي .

ثانياً: أهمية الدراسة

مع التطور الهائل الذي تمر به المجتمعات في شتى مجالات الحياة أصبح التعليم وعملية إعداد المعلم الجيد الذي يتصف بالجودة مسألة تشغل بال الكثير من القائمين على العملية التعليمية والتربوية، بل تجاوز الأمر ذلك وأصبح شأنًا عاما يتناوله العديد من قطاعات المجتمع من اقتصاديين واجتماعيين وإعلاميين وسياسيين وغيرهم من أولياء الأمور والمتعلمين أنفسهم . وهذا التوجه ملفت على مستوى المؤتمرات التربوية والمتعلقة بكليات إعداد المعلمين على المستوى العالمي، ويبدو أن الأمر كذلك على مستوى الوطن العربي . إن المتتبع للفعاليات والنشاطات التي قامت بتنظيمها الجامعات والهيئات العربية وكليات إعداد المعلمين والمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالتعليم يجد أن معظمها تناولت عناوينه في السنوات الأخيرة موضوعات تتعلق بجودة التعليم وتطويرة والتعليم والتنمية . . . الخ .

لذلك تبرز أهمية هذه الورقة كونها تستعرض جهود كلية التربية بجامعة الكويت في مشوارها مع تطوير برامجها ومقرراتها الدراسية لنيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، خاصة مع وجود توجه عام على مستوى الجامعات العربية، وعلى مستوى جامعات دول الخليج العربي على وجه الخصوص نحو الارتقاء ببرامجها نحو العالمية . وأن استعراض هذه الجهود يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة أمام كليات إعداد المعلمين في الوطن العربي للتعرف على ما بذلته كلية التربية بجامعة الكويت في هذا الشأن من أجل تقويمها والاستفادة منها في الجامعات الأخرى . كما تبرز أهمية استعراض هذه التجربة كوننا في الوطن العربي -خاصة فيما يتعلق بكليات إعداد المعلم- مطالبين بملاحقة التطورات الهائلة على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعلمية وغيرها حتى يتمكن خريجونا من اكتساب أفضل المهارات الفنية والعلمية في التعليم والتدريس، كما أن استعراض هذه الجهود يمكن أن يساهم في تنسيق وترتيب العمل في هذا الحقل على مستوى كليات إعداد المعلمين في الوطن العربي .

وبجانب ما تقدم فإن استعراض هذه التجربة أمام تربويين ومهتمين بالشأن التربوي والتعليمي يمكن أن يحفز الزملاء نحو تبني هذه الأفكار، بل وتقديم الدعم المعنوي اللازم للاستمرار بها بقوة نحو تحقيق جودة التعليم، علاوة على التأكيد على أن بين البلدان العربية الكثير من التعاون في مجال التدريس والتربية، خاصة بين دول الخليج العربي من جهة وباقي البلدان العربية الأخرى من جهة أخرى نتيجة استعانة دول الخليج العربي بالعديد من المدرسين وأعضاء هيئة التدريس العرب. من هنا نعتقد أهمية أن يكون لدى المدرسين والأساتذة العرب التوجه بما تتطلع إليه الدول الخليجية من الارتقاء بالتعليم العام والجامعي لدى الخريجين ليصل إلى مستوى الجودة العالمية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى:

- تعريف المشاركين بجهود كلية التربية بجامعة الكويت حول تطوير برامجها لنيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي.
- الحصول على تغذية راجعة من المشاركين والعلماء العرب في مجال التربية والتعليم من أجل إثراء التجربة وتطويرها.
- تبادل المعلومات والخبرات مع الزملاء في كليات إعداد المعلمين في مجال تطوير برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي.
- المساهمة في تقديم الجديد فيما يتعلق بحقول المعرفة والتقنية والتشريعات المرتبطة بمعايير الجودة في كليات إعداد المعلمين في الوطن العربي.
- نشر ثقافة الجودة في التعليم لدى المهتمين التربويين العرب بما يخدم تطوير التعليم في البلدان العربية كافة.
- الوصول إلى رؤية مشتركة مع الزملاء من المختصين التربويين المشاركين في الندوة في ما يتعلق بعناصر التعليم الذي يتصف بالجودة كالأهداف والبرامج والآليات.
- الوصول إلى صياغة مشتركة مع الزملاء من المختصين التربويين المشاركين فيما يتعلق بالمخرجات التي نتطلع إليها من كليات إعداد المعلمين في عالمنا العربي بما يخدم مصالحنا ويتفق مع تراثنا الإسلامي والعربي.

رابعاً: برنامج الاعتماد الأكاديمي الذي تبنته كلية التربية بجامعة الكويت

في طور مساعي كلية التربية بجامعة الكويت الارتقاء بمستواها رأينا من الأهمية تبني معايير دولية لعمليتي التقييم والتطوير، والاستعانة بجهات خارجية تضيفي صفة الحيادية على تلك العمليتين لتحقيق أقصى درجات الموضوعية. وانطلاقاً من ذلك بدأت الكلية تستجيب لهذه المرحلة من خلال إجراء تحولات جوهرية في بنائها التحتية، وفي رؤيتها وفلسفتها التربوية وفي برامجها واستراتيجياتها التعليمية لتحقيق رسالتها في تنمية المجتمع الكويتي من خلال تطوير مستوى مخرجاتها، وذلك في ضوء مواكبة ركب العالمية والتقدم، مع المحافظة على الهوية والروح الحضارية العربية الإسلامية لمجتمعها الكويتي المعاصر. ومن هذا التصور انطلقت كلية التربية بجامعة الكويت مع نهاية عام ٢٠٠٢ لتلحق بالركب من خلال وضع خطط وتصورات جديدة لنيل مستوى الجودة في برامجها ومخرجاتها.

مع نهاية عام ٢٠٠٢ بدأت كلية التربية أولى خطواتها في تبني برنامج الاعتماد الأكاديمي حيث تم ترتيب العديد من الزيارات بين مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية وكلية التربية. ويعتبر مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية هو حجر الزاوية الذي تعتمد عليه كل الكليات في جامعة الكويت في تطوير برامجها، وبالتالي لا يمكن لأي كلية أن تعمل في تطوير برامجها بمعزل عن هذا المكتب. والحقيقة من خلال تجربة كلية التربية مع هذا المكتب تبين أنه مسهل كبير للكلية حيث قام بمساعدة الكلية في وضع الخطط والتنسيق مع الجهات العلمية، بجانب تقديم كل عون ممكن يتعلق بالخدمات المكتبية والتكنولوجية المساندة.

١. مراحل الاعتماد الأكاديمي في الكلية

قامت كلية التربية بجامعة الكويت بوضع خطة تم تنفيذها على مراحل لعملية الاعتماد الأكاديمي حيث بدأت في المرحلة الأولى بقيام الأقسام العلمية بعملية تقييم أولي لبرامجها ومقرراتها القائمة فعلا على الوجه التالي:

- إجراء مراجعة شاملة لجميع مقرراتها
- إلغاء غير المناسب والمزدوج منها

- اقتراح مقررات جديدة

- إعادة صياغتها.

وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى بما اشتملت عليه من مراجعة شاملة لكل المقررات والبرامج التي تقدمها الكلية والوقوف على تصور واضح بشأنها، قامت الكلية في المرحلة الثانية بوضع خطة تضمنت الخطوات اللازمة نحو تحقيق الاعتماد الأكاديمي والتي سارت على الوجه التالي:

أ. إنشاء مكتب الاعتماد الأكاديمي

قامت كلية التربية باستحداث مكتب يسمى مكتب الاعتماد الأكاديمي وعُين له رئيس ومجلس من أعضاء هيئة التدريس ليتولى جميع أعمال ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي ويكون حلقة وصل بين الكلية ومؤسسة الاعتماد الأكاديمي.

ب. تبني الإطار المفاهيمي لكلية التربية (كلية التربية-جامعة الكويت، ٢٠٠٤)

شكلت كلية التربية لجنة باسم لجنة الإطار المفاهيمي حيث قامت هذه اللجنة بعقد عدة اجتماعات وإعداد صيغة أولية للإطار المفاهيمي لكلية التربية ومن ثم تم عرضه على كل اللجان المعنية بالكلية لدراسته وتقديم ملاحظاتها. وانتهى الأمر باعتماد الإطار المفاهيمي من قبل مجلس الكلية باجتماعه السابع بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٤. يتكون الإطار المفاهيمي لكلية التربية من العناصر التالية:

(١) فلسفة الكلية

تنطلق فلسفة كلية التربية من إيمان القائمين عليها والعاملين بها بأن العملية التربوية عملية حيوية مستمرة استمرار الإنسان على وجه البسيطة، وإنها لا تنفصل عن التغيرات العالمية المتسارعة ولا عن السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لمجتمعها المحيط.

وإن بناء الإنسان المسلم المؤمن بربه والملتزم بدينه وهويته الإسلامية، والذي يمتلك القدرة على مواجهة التحديات، وتوظيف مختلف الإمكانيات، في مسار مشاركته بالحضارة الإنسانية مشاركة إيجابية لا سلبية، ومشاركة فاعلة لا منفعة؛ يمثل الغاية الأساسية لرسالة الكلية وفلسفتها في التعلم والعمل والحياة.

فالكلية تسعى إلى بناء الإنسان المرابي الفاعل المشارك، الذي يمتلك كل

القدرات والمهارات المطلوبة وهي تؤمن بأن العصر الذي نعيش فيه اليوم هو عصر المبدعين والمشاركين والفاعلين في التاريخ، وتلك هي الغاية النبيلة التي تحددها الكلية لنفسها في جوهر رسالتها التربوية وفلسفتها الأكاديمية.

وتؤكد فلسفة الكلية على جوهرية التغير وأهمية التحول في تكوين العقل، وفي بناء قيم واتجاهات جديدة مع أهمية المحافظة على الثوابت العربية الإسلامية. ومن هذا المنطلق فإن فلسفة الكلية تؤكد على توفير مختلف شروط الإبداع والابتكار في مختلف فعاليات العمل التربوي والممارسة المهنية الهادفة المستنيرة. وتأسيساً على هذا التوجه فإن الكلية وفقاً لهذه الرؤية ستعمل على تعزيز السمات والخصائص التربوية الأساسية لعصر الإبداع والابتكار، على مستوى المنهج والمدرسين والأدوات والبنية التحتية والتفاعلات التربوية بمختلف مستوياتها وحدودها وتجلياتها المختلفة. فالإنسان الذي تسعى الكلية إلى إعداده هو الإنسان المؤمن بربه والمعتز بأتمته وتاريخه وهويته العربية الإسلامية، وهو الإنسان الذي يجب أن يؤمن أيضاً بأهمية الإبداع والتجديد في معركة الحضارة الإنسانية.

إن فلسفة كلية التربية تتمثل في عملية بناء الإنسان الحر في مجتمع حر، وفي بناء الإنسان العقلاني في مجتمع تسوده العقلانية، وبناء الإنسان المسلم المؤمن بربه وبأتمته ومصيره إيماناً بلا حدود يدفع هذا الوطن إلى الرقي الحضاري.

٢) رؤية كلية التربية

تستند رؤية الكلية في أحدث صورها إلى:

- القراءة النقدية للواقع العالمي بما ينطوي عليه من تحديات العولمة وفرصها.
- الرؤية المستنيرة لطبيعة الواقع الاجتماعي الإقليمي والوطني بفرصه واختناقاته.
- المعطيات الإنسانية للدستور الكويتي بما يشتمل عليه من مضامين ديمقراطية ووطنية.
- الواقع الداخلي للجامعة والكلية بما ينطوي عليه من خصائص ومظاهر سلبية وإيجابية.

والكلية عبر هذه القراءة الرباعية الأبعاد لهذه المحددات الأساسية للحياة التربوية تعمل على تحديد رسالتها التربوية، وبناء رؤيتها نحو استثمار الفرص المتاحة،

ومواجهة التحديات في المستويات المحلية والإقليمية والعالمية .
وتنطلق رؤية الكلية من أهمية الدور الكبير الذي يمكن أن تمارسه، وذلك في عملية بناء الإنسان الكويتي تربويا وأخلاقيا ومهنيا ووطنيا على نحو شمولي . فالكلية المعنية ببناء الإنسان المرابي الباحث المتخصص، الذي يمتلك القدرة على التأثير في المجتمع على مدار تعاقب الأجيال .

كما أن كلية التربية تنتهج أسلوب تحليل النظم في تعاملها مع العملية التربوية، وهو منهج للتفكير ينظر إلى المؤسسات التربوية كوحدات مستقلة لها مدخلات ومخرجات عديدة، يتم انتقاؤها وتقييمها وفقا للأهداف التربوية المحددة لهذه المؤسسات، وعليه فإن كلية التربية لا تعنى في تقديم خدماتها التربوية للمعلمين فقط؛ بل تشمل هذه الخدمات كل الكوادر البشرية، التي تحتاجها المؤسسات التربوية من إداريين في مجالات تخصصاتهم، ومتعلمين تتعدد مستوياتهم وقدراتهم الأكاديمية ومهاراتهم الفنية والعملية، ومعلمين متنوع اختصاصاتهم واهتماماتهم، واختصاصيين في مجالات تربوية عديدة، هادفة من شمول تلك الخدمات إلى المساهمة في رفع كفاءة تلك المؤسسات .

ويمكن تلخيص ما سبق في أن كلية التربية تهدف إلى أن تمتلك نظاما تربويا متميزا بالجودة العالية المشبعة لاحتياجات فئات عديدة من العاملين في المؤسسات التربوية، آخذة المبادأة في رسم ملامح مشرقة للمستقبل التربوي في دولة الكويت .

٣ أهداف الكلية وبعض أساليب تحقيقها

- تقديم الخدمات التربوية المناسبة لجميع فئات المتعلمين، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة .

- إعداد وتنمية القوى البشرية المهنية اللازمة من المعلمين والاختصاصيين والقياديين التربويين، وفقا لمتطلبات معايير مؤسسات الاعتماد الأكاديمي، وذلك من خلال مراكز ضمان الجودة في التعليم الدولي لمواكبة المعايير العالمية .

- توجيه البحث العلمي التربوي، واستثمار نتائجه في تطوير الواقع التربوي، ومواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي، والسعي إلى رفاهيته ونموه .

- الشراكة مع المؤسسات والجهات ذات الصلة بالنشاط التربوي بصفة خاصة، وبالنشاط الثقافي والعلمي والاجتماعي والنفسي بصفة عامة .

- تنمية المهارات اللازمة لاستخدامات التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية .
- جعل الكلية رائدة في المنطقة في تقديمها لكل ما من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية .

خامساً: تبني المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي

في طور مساعي كلية التربية بجامعة الكويت الارتقاء بمستواها بصورة مستمرة، برزت الحاجة إلى تبني معايير دولية للتقويم والتطوير، والاستعانة بجهات خارجية تضفي صفة الحيادية على عملية التقويم والتطوير ومن ثم الحصول على الاعتماد الدولي، وتمثل معايير الاعتماد الأكاديمي التي تبنتها الكلية المعايير التي أقرتها المؤسسات المهنية العالمية والمطلوب تطبيقها لنيل الاعتماد الأكاديمي. وهذا الأمر رسم لكلية التربية مسار عملها وأداء مهمتها وفق المستوى والمعايير الدولية، وتحقيقاً لهذه الغاية قامت بمراجعة أدبيات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لبرامج إعداد المعلمين، وتبني معايير مؤسسة المجلس الوطني لاعتماد برامج مؤسسات إعداد المعلمين: National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) ومن ثم اعتماد مؤسسة مركز ضمان جودة التعليم المؤسسي The Center for Quality Assurance in International Education (CQAIE) لبرنامج الاعتماد الأكاديمي في الكلية باعتبارها وسيطاً لمؤسسة (NCATE). وهذه المعايير هي:

١. معيار المتعلم *candidate*: يتعلق هذا المعيار بالأشخاص الذين يتم إعدادهم لمهنة التدريس والذين يواصلون نموهم المهني، والذين يعدون لأدوار تربوية أخرى مثل المدراء والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، واختصاصيي المناهج والبحوث التربوية والإعلام التربوي وغير ذلك من المشتغلين في المجال التربوي.

٢. معيار التقويم *assessment standard*: يتعلق هذا المعيار بتقويم أداء المتعلم، كما يتناول تحليل البيانات الشاملة والمنتظمة عن مدى فاعلية وجودة عمل الكلية وبرامجها وكفاءة الوحدات التعليمية والمراكز التخصصية فيها لمطابقة وتحقيق

متطلبات المعايير اللازمة لعملية الاعتماد الأكاديمي .

٣ . معيار الخبرات الميدانية والتربية العملية *field experiences and clinical practices standard*: يتعلق هذا المعيار بتصميم وتنفيذ وتقييم الخبرات العملية والتدريب الميداني ليتيح للمتعلمين والمهنيين التربويين الآخرين فرص تنمية وإظهار المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لعملية التعلم .

٤ . معيار التنوع *standard diversity*: يهتم هذا المعيار بالاختلافات الموجودة بين مجموعات المتعلمين في البيئة التربوية القائمة على النوع (الجنس) والحالة الاجتماعية والاقتصادية والقدرات المعرفية والاحتياجات الخاصة .

٥ . معيار الهيئة التدريسية *standard faculty*: يتعلق هذا المعيار بالهيئة التدريسية ونوع المؤهلات التي يحملونها وشكل الأساليب التدريسية التي يستخدمونها، وما يقومون به من إشراف وخدمة للمجتمع والدراسات والمشاريع التي ينجزونها، كما يتعلق هذا المعيار بمدى تقديم الكلية للتسهيلات التي تحتاجها الهيئة التدريسية من أجل القيام بأعمالها .

٦ . معيار إدارة موارد الكلية *governance and resources standard*: يتعلق هذا المعيار بقيادة وسلطة الكلية وميزانيتها وإدارة موظفيها والتسهيلات التي تقدمها لهيئة التدريس والمتعلمين والهيئة التدريسية المساندة للوصول إلى أفضل المستويات من أجل تحقيق رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها .

في نوفمبر ٢٠٠٤ تم تقديم طلب رسمي لمؤسسة NCATE/CQAIE برغبة الكلية ببدء عملية الاعتماد الأكاديمي البرامجي . وقد قام فريق الاعتماد الأكاديمي لمؤسسة NCATE/CQAIE بالزيارة الأولى خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، حيث شمل برنامج الزيارة ما يلي:

- عقد لقاءات مع عمادة الكلية ومجلس الكلية ورؤساء الأقسام العلمية ومدراء ورؤساء جميع مراكز العمل .

- زيارة المكتبة ومختبرات الكلية ومختبرات الحاسوب والفصول الدراسية .

- زيارة ميدانية لمدارس وزارة التربية وحضور بعض دروس الطلبة أثناء مقر

التربية العملية .

- عقد لقاءين عامين مع أعضاء هيئة التدريس .

- عقد اجتماع مع مدير الجامعة وبحضور نائب المدير للشئون العلمية ومساعدته ورؤساء الأقسام العلمية والمراكز في كلية التربية.

وفي يناير من ٢٠٠٦ أرسلت مؤسسة الاعتماد الأكاديمي المؤسسي /CQAIE و NCATE تقريرها حول تقييم الفريق للكلية وبرامجها وقد كان إيجابيا بدرجة كبيرة. كما تضمن التقرير العديد من التوصيات المهمة التي يجب أن تنجزها الكلية حتى تحقق الاعتماد الأكاديمي. وفي هذا السياق تبنت كلية التربية نموذج توصيف جديد موحد لصحائف التخرج يراعي فيه متطلبات الاعتماد الأكاديمي لجميع المقررات الدراسية التي تقدمها الكلية. وقد شمل هذا النموذج العناصر التالية:

- اسم المقرر ورقمه
- رسالة الكلية
- المتطلبات المسبقة للمقرر
- الوصف الإجمالي للمقرر
- مبررات المقرر
- أهداف/ مخرجات المقرر (معرفية، مهارية، وجدانية)
- محتوى المقرر
- الأنشطة التدريسية المستخدمة (الخبرات المتمركزة حول الأستاذ، الخبرات المتمركزة حول المتعلم، الخبرات الميدانية)
- المواد التعليمية المستخدمة
- التكنولوجيا المستخدمة
- أساليب التقويم (تقويم عادي، تقويم الأداء، تعيينات ملف الإنجاز)
- توزيع درجات التقويم (يراعي في ذلك طبيعة برامج الكلية القائمة على الأداء ومبادئ نظام التقويم الذي تم اعتماده في الإطار المفاهيمي للكلية)
- المراجع المعتمدة
- المجلة/المجلات العلمية المرتبطة بالمقرر
- موقع/مواقع الانترنت المتعلقة بموضوعات المقرر.

خاتمة

باستعراض نتائج هذه الدراسة نجد أن كلية التربية بجامعة الكويت قد قطعت شوطاً لا بأس به باتجاه تطوير رؤيتها ورسالتها وأهدافها وبرامجها ومقرراتها في سبيل الارتقاء بمخرجاتها وتحقيق تعليم يتصف بالجودة. وعلى الرغم من ذلك نعتقد بأن الكلية مازالت في بداياتها نحو نيل الاعتماد الأكاديمي وأن الأمر يتطلب المزيد من العمل وتضافر الجهود من حيث التعاون والشراكة سواء على مستوى كلية التربية بجامعة الكويت أو على مستوى مؤسسات عربية وعالمية. والأمر اللافت في هذه الدراسة هو توضيح الخطوات التي قطعتها الكلية في مجال تحقيق تعليم يتصف بالجودة والتأكيد على أن الكلية قامت بوضع أولى خطواتها الجادة على طريق تطوير برامجها ومقرراتها وطرق التدريس فيها، بجانب قيامها بإحداث تغييرات جوهرية تتعلق بالاعتماد الأكاديمي في الجوانب الثقافية والفنية والإدارية، خاصة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الكلية.

كما يتضح من هذه الدراسة أهمية التعاون من جهة فيما بين كليات إعداد المعلمين في الوطن العربي لتطوير مخرجاتها، ومن جهة أخرى التعاون مع مؤسسات عالمية أو إقليمية تتمتع بالخبرة الطويلة ولديها الإمكانيات التكنولوجية والبشرية اللازمة والمتطورة بحيث تقوم هذه المؤسسات بشكل موضوعي بتقييم كليات إعداد المعلمين وتزويدهم بالتغذية الراجعة المناسبة لتطويرها والوصول إلى تعليم يتصف بالجودة. كما أنه من المهم تبني معايير عالية الجودة في مجال مهارات التدريس والتقويم واستخدام التكنولوجيا التعليمية وغيرها التي يمكن أن تدفع بكليات إعداد المعلمين إلى الارتقاء بمستوياتها ومخرجاتها، بحيث تلتزم بأفضل المعايير العالمية لتحقيق مستوى متقدم يتصف بالجودة لدى مخرجاتها.

أنه من المعلوم أن أكبر معيق لحركة عملية الاعتماد الأكاديمي وجود عدد من أعضاء هيئة التدريس غير المتقبلين له والذين يعملون على تعطيله وتثبيط همة وجهود زملائهم الذين يعملون به، لذلك تؤكد هذه الدراسة على أهمية نشر ثقافة جودة التعليم بين جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات إعداد المعلمين والعاملين في الميدان التربوي لتحويلهم من أفراد مقاومين للاعتماد الأكاديمي إلى أفراد مشاركين فيه، الأمر الذي يكون له أبلغ الأثر في سرعة تحرك كليات إعداد المعلمين نحو تحقيق الأهداف المنشودة المرتبطة بتعليم يتصف بالجودة.

التوصيات

١ . تنسيق الجهود بين كليات إعداد المعلمين في الأقطار العربية المختلفة فيما يتعلق بتطوير الإمكانيات التكنولوجية والبشرية في كليات ومؤسسات إعداد المعلمين من أجل تحقيق الاستفادة القصوى بدلاً من أن تكون جهوداً فردية مبعثرة لا تؤدي الهدف المنشود .

٢ . الارتقاء بآليات التدريب أثناء الخدمة من خلال نشر الوعي والثقافة المتعلقة بأهمية التنمية الذاتية والتدريب أثناء الخدمة ومن خلال سن تشريعات جديدة ملزمة للمدرسين بتطوير إمكانياتهم ومهاراتهم وقدراتهم التدريسية .

٣ . من أجل استمرار المدرس بالمستوى المطلوب من معايير الجودة، لا بد أن يخضع المعلمون لنوع من التقييم المستمر كأن تطبق عليهم اختبارات ما يسمى بالترخيص لمهنة التدريس بين فترة وأخرى حتى يكون لهم دافع لتطوير إمكانياتهم وتنمية ذواتهم المهنية .

٤ . أهمية تطوير أساليب التدريس بحيث تتخطى أساليب التدريس التقليدية وتلحق بركب التكنولوجيا العالمية ويصبح كل معلم يحمل مستوى من الثقافة التكنولوجية تؤهله لمجارة العالم في هذا المجال .

٥ . أهمية تطوير أدوات وشروط ومعايير اختيار الطلبة عند التحاقهم بالكلية بحيث تتوفر فيهم أعلى المستويات والسمات الشخصية اللازمة للعمل في سلك التدريس بجانب ما يتميزون به من قدرات وإمكانيات واستعدادات عقلية ونفسية تسمح لهم بتحقيق أفضل الدرجات في مجال التدريس والاستمرار فيه .

المراجع

بشايره، أحمد سليمان (١٩٩٣). اعتماد مؤسسات التعليم العالي: قراءات حول التعليم العالي . عمان: مكتب اليونسكو .

الشيبي، مليحان معيض (٢٠٠٠). «الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها دراسة وصفية تحليلية». المجلة التربوية، العدد ٥٤ . الكويت، ص ص ٢٠٩-٢٦٠ .

رمضان، صلاح السيد عبده (٢٠٠٥). تطوير برامج تكوين المعلم بكليات التربية . القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع .

السنبلي، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٤). التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين. الرياض: دار المريخ.

صادق، حصة محمد (٢٠٠٣). ثقافة الجودة في جامعة قطر دراسة استطلاعية على عينة من أعضاء هيئة التدريس-كتاب الندوات والبحوث. المؤتمر العالمي السنوي الحادي عشر ١٢-١٣ مارس ٢٠٠٣. كلية التربية-جامعة حلوان، ص ص ٥٣٩-٥٨٠.

عبد الدائم، عبد الله (١٩٩٥). مراجعة إستراتيجية تطوير التربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كلية التربية (٢٠٠٤). الإطار المفاهيمي لكلية التربية: كلية التربية. جامعة الكويت: مطبعة جامعة الكويت.

الكندري، جاسم يوسف وفرج، هانئ عبد الستار (٢٠٠١). «الترخيص لممارسة مهنة التعليم رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي». المجلة التربوية، العدد ٨٥. الكويت، ص ص ١٣-٥٤.

مذكور، علي أحمد (٢٠٠٥). معلم المستقبل نحو أداء أفضل. القاهرة: دار الفكر العربي.

Gardner, W.E. et al. (1996). **The Curious Case of NCATE Redesign**. Eric D.R.S. no. EJ 524364.

Roames, R. (1989). **The Development of the Current Redesign of the National Council of Accreditation**. Eric Document Reproduction Service no. Ed 304422.